Submission in follow-up to HRC resolution 24/4 " The Right to Development"

Qatar

في البداية، وجب التنويه بأن المعايير التي وردت في الوثيقة اكتسبت طابع العمومية في الإشارة حول تعزيز التحسين المستمر في مجال الرفاة الاجتماعي والاقتصادي، والحفاظ على نظم اقتصادية ومعايير مستقرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تطوير منظومة الحق في التنمية تتطلب الآتي:

- تبني سياسات تراعي المجتمعات المحلية عند استقطاب الاستثمارات الخارجية.
- مراعاة الموازنات العامة للحكومات مسألة اعطاء الأولوية لبرامج التعليم والصحة وإيجاد فرص العمل.
- التأكيد على ارتباط الحق في التنمية بالحق في الحياة، وهنا سوف يتم مراعاة ليس فقط تحقيق أو بلوغ مراحلة توفي أساسيات العيش إنما يتعاه إلى تحقيق مستوى معيش لائق ومستدام.
- دعم كافة الجهود لتقليل الفجوة الرقمية والمعلوماتية العالمية في سبيل تحقيق وتمكين الكثير من المجتمعات المحلية من مواكبــة التطورات الحاصلة.

كما يقتضي الحق في التنمية التوزيع العادل للموارد الذي يحترم فيه النطاق الجغرافي دون تجاهل باقي الاقاليم في الدولة.

إن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بدولة قطر تؤيد عملية الحق في التنمية والمعايير الفرعية وتؤكد أن الدول هي المسؤولة عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لأعمال الحق في التنمية.

إن دولة قطر تعطي اهتماما كبيراً للتنمية وقد اتخذت خطوات لتنفيذ الحق في التنمية مثبته بالدستور ورؤية قطر الوطنية 2030. فقد تضمن الدستور الدائم لدولة قطر هدف تحقيق العدالة عدة مرات، حيث تنص المادة (18) من الدستور على أن" يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق" والمادة (19) تؤكد على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين". كما ينص الدستور أيضاً على العدالة الاجتماعية كأساس لتنظيم المؤسسات الاقتصادية وللعلاقات بين أرباب العمل والعمال

(المادتان 28 و30، على التوالي)، كما يؤكد على التزام الدولة بتحسين التعليم (المواد 22 و24 و25) والصحة (المادة 23) والحماية الاجتماعية (المادتان 22، 21) أما المادة 33 من الدستور فإنها تنص على التزام الدولة بحماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال".

أيضاً قدمت أحكام الدستور الدائم مبادئ توجيهية للركائز الأربع التي تقوم عليها رؤية قطر الوطنية 2030، وهي: التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ففي التقديم لوثيقة رؤية قطر الوطنية، يلخص سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، اتساق رؤية قطر الوطنية مع الحق في التنمية فيما يتعلق بالتركيز على تنمية السكان ومشاركتهم الكاملة، وعلى الشفافية والمساءلة في التنفيذ المؤسسي.

"يتوجب علينا مواصلة بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وزيادة الاستثمار في بنية تحتية ذات مواصفات عالمية من أجل بناء اقتصاد ديناميكي ومتنوع يكون للقطاع الخاص فيه دور بارز، كما أن ذلك يتطلب منا الاستمرار في تطوير الأجهزة الحكومية لزيادة كفاءتها وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة".

يتضح هذا الاتســاق في النتائج المحددة في ركائز التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية من رؤية قطر الوطنية في تركيزها على أهداف التعليم والصحة، والحماية الاجتماعية، وتنمية المهارات وإشراك المرأة، ولكنها لا تتوقف عند هذا الحد. حيث يبرز التعاون الدولي كأحد نتائج ركيزة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى ركائز التنمية الاقتصادية والبيئية. وتحتل قطر مكانة جيدة للعب دورة هام في الترتيبات الاقليمية والدولية، على النحو المقترح في إعلان الحق في التنمية، الذي يدعوا الدول إلى تعزيز إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يركز على التعاون من أجل تعزيز التمتع بالتنمية البشرية الشاملة.

ويوفر كل من الدستور ورؤية قطر الوطنية شاملة وأساساً لتحقيق الاهداف الإنمائية لدولة قطر. وتترجم استراتيجية التنمية الوطنية النتائج المرجوة في شكل استجابات وخطوط محددة مطلوب تنفيذها بين عامي 2011 و2016 ويبين أي استعراض موجز أن دمج بعض عناصر الحق في التنمية لا يتم ذلك مع عناصر أخرى.

أما التزامات قطر الدولي بموجب معاهدات حقوق الإنسان فأنها تشمل العديد من المعاهدات ذات الصلة بالتنمية بالبشرية، وعلى النحو المقترح في اعلاه الحق في التنمية في المواد 3 و4 و7 و10. كما تعمل اللجان المرتبطة باتفاقيــات حقوق الإنسان التي صدقت عليها قطر على الاستعراض التقارير الدورية المقدمة من دولة قطر بخصوص تنفيذ كل اتفاقية على حدة وارداء الملاحظات والتوصيات لإدخال التحسينات، والتي يتوقع أن تنفذها قطر. ومن ناحية أخرى، فإن هذه التوصيات توفر مدخلات ثمينة تفسر كيف تكون السياسات والاستراتيجيات أكثر اتساقاً مع متطلبات المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان والحق في التنميـة.

ومن صور التزام قطر الدولي بأعمال الحق في التنمية، وجود مبادرات قطرية دولية لضمان الحق في التعليم للدول غير النامية مثل "مبادرة التعليم فوق الجميع" وأيضاً مبادرة أيادي نحو آسيا، إضافة إلى مؤسسة صلتك التي تعمل على محاربة القر وتساعد على توفير فرص عمل لمواطني الدول غير النامية إضافة إلى العديد من المؤسسات الخيرية العامة.

وتقوم وزارة التخطيط التنموي والاحصاء بدولة قطر مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة العديد من الشركات، بإعداد تقرير التنمية البشرية الرابع والذي سيتناول موضوع الحق في التنمية. وسيكون أول تقرير تنمية بشرية يتنــاول هذا الموضوع ومن المقرر إطلاقه في الربع الأول من سنة 2015.